الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 ديسمبر 2018 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع "تهيئة المسالك الريفية بالجمهورية التونسية"

(2019 / 01)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 04 / 01 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 29 / 03 / 2019

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 15 جانفي 2019
جلسة اللجنة: 14 مارس 2019 **القرار:** الموافة بإجماع الحاضرين (6 مع) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 29 مارس 2019 **رئيس اللجنة:** منجي الرحوي **المقررة:** ليلى الحمروني

أوّلا ـ تقديم المشروع:

أبرمت الجمهورية التونسية بتاريخ 25 ديسمبر 2018 مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع "تهيئة المسالك الريفية بالجمهورية التونسية" بمبلغ ثلاثين مليون (30.000.000) دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 295 م.د.ت.

1) أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى المساهمة في دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية التونسية، وبوجه خاص في المناطق الريفية من خلال فك عزلتها وربطها بشبكة الطرق الوطنية بما من شأنه المساهمة في تحسين الإنتاج الزراعي ورفع مستوى ظروف المعيشة لسكان المناطق المنتفعة من المشروع والحد من هجرتهم إلى المدن وذلك بتحسين وتهيئة حوالي 148 مسلكا ريفيا بطول حوالي 912 كيلومتر في 22 ولاية من البلاد.

2) مكوّنات المشروع:

يتكون المشروع من العناصر الرئيسية التالية:

- الأعمال المدنية: وتشمل أعمال تحسين وتهيئة المسالك الريفية وما تتضمنه من أعمال التسوية والتعبيد، وتنفيذ المنشآت اللازمة لتصريف المياه والسلامة والحماية،
- الخدمات الاستشارية: يتكون هذا العنصر من خدمات إعداد التصاميم التفصيلية ووثائق المناقصات.
- وحدة تنفيذ المشروع: للقيام بأعمال الإشراف على التنفيذ.

3) تكلفة المشروع:

ثلاثين مليون (30.000.000) دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 295 م.د.ت.

4) مدّة تنفيذ المشروع:

4 سنوات، من المتوقع أن ينطلق تنفيذ المشروع في بداية سنة 2019 وأن يكتمل في نهاية سنة 2022.

5) تقديم القرض:

- مبلغ القرض: ثلاثين مليون (30.000.000) دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 295 م.د.ت.
- نسبة الفائدة: قارّة بـ 2 % (1,5 % سنويا عن المبالغ المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة، تضاف إليها 0,5 % سنويا عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة لمواجهة تكاليف إدارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض)،
- مدّة السّداد: 17 سنة،
- مدّة الإمهال: 5 سنوات ابتداء من تاريخ أول طلب للسحب،
- طريقة السداد: يتم تسديد هذا القرض بأقساط متساوية بعنوان الأصل كل ستة أشهر أي مرتين في السنة (15 ماي و15 نوفمبر).

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 14 مارس 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض.

وثمّن النواب المشروع المموّل نظرا للدور الذي تلعبه هذه المسالك في فك عزلة المناطق النائية وتوفير البنية التحتية الأساسية ودفع النمو في القطاع الفلاحي ممّا يساعد على استقرار السكان في هذه المناطق ويحدّ من ظاهرة النزوح.

ومن ناحية أخرى أشار عدد من النواب إلى سرعة تآكل البنية التحتية للمسالك الريفية ما يتطلب إعادة تهيئتها ويُكلّف ميزانية الدولة مبالغ إضافية. وأوصوا بضرورة الالتزام بمواصفات الجودة في إنجاز هذا المشروع.

واعتبر بعض النواب أن عدم تطابق إنجاز مسالك ريفية بمواصفات الجودة يعود أساسا إلى تنامي المطلبية والرغبة في الاستجابة لعدد كبير في الجهات مع محدودية الاعتمادات المخصصة، ممّا جعل إنجاز هذه المسالك دون مواصفات الجودة المطلوبة، كما أن غياب الصيانة ناتج كذلك عن ضعف الاعتمادات المخصصة لمثل هذه التدخلات.

وطلب النواب مدّ اللجنة بقائمة مفصّلة للمسالك الفلاحية التي سيتم إنجازها في إطار هذا المشروع موزعة حسب الولايات، وتلقّت اللجنة أجوبة في الغرض تجدونها مرفقة بالتقرير (ملحق عدد 01 ومحلق عدد 02).

وبخصوص شروط القرض، اعتبر أغلب النواب أن هذه الشروط ميسرة وتفاضلية خاصة وأن القرض موجه لتمويل مشروع تهيئة المسالك الريفية ممّا يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية.

ثالثا ـ توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- مدّ اللجنة بدراسة تقييمية للبرامج السابقة المتعلقة بإنجاز المسالك الريفية،
- العمل على إنجاز استراتجية متكاملة لتنمية الأرياف في تونس،
- تشريك البلديات في الاشراف على إنجاز هذا المشروع،
- تشريك المقاولات الصغرى المحدثة في إطار البرامج الوطنية لتحفيز أصحاب الشهائد العليا في مجال البناء والأشغال العمومية والبيئة في إنجاز هذا المشروع،
- الالتزام بمواصفات الجودة في إنجاز هذا المشروع،

- ضرورة استغلال فواضل البناء والمطاط المستعمل لإنجاز هذه المشاريع قصد تخفيض الكلفة والمساهمة في المحافظة على البيئة.

رابعا ـ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة	**المقررة**
المنجي الرحوي	ليلى الحمروني